للتاريخ السياسى

# عشرة أيام بئيسة

## مشروع لافال ـ هور والرأى العام

رواعى هذه الخطة الوخيمة العواقب

للدكتور يوسف هيكل

بقية ما نشر فى العدد الماضى

### موقف كل من الامبراطور وموسوليني :

فى ١٦ ديسمبر أبدت الحكومة فى ديسى رأيها فى اقتراح باريس ، وهى تعتبر أن إعطاء إيطاليا المتدية قسما من الحبشة يكون مشجعاً لها أن تعمل على اكتساح الحبشة مرة ثالثة ، وأن الاقتراح القائل باعطاء إيطاليا امتيازاً اقتصادياً فى جزء كبير من الحبشة لأشد ضرراً من الانتداب ، وأن حكومة الأمبراطور موقنة بأن مجلس العصبة سوف يرفض الاقتراح عند اجتماعه فى ١٨ من ديسمبر

وبهذا التصريح أظهر الامبراطور مهارة دبلوماسية لا تقل عن مهارة كبار السياسيين اليوم . إذ رفض « الاتفاق » بصورة غير مباشرة ؛ ووضع عصبة الأمم أمام حقائق قانونية لايمكن أن تحيد عنها دون أن تحيد عن مبدئها الأساسى

وقد أجاب الامبراطور أحد الصحافيين عند ما سأله رأيه فى « الاتفاق » قائلاً : « إن جنودى لم تقهر بعد » ! .

أما السنيور موسوليني فقد أخذ يتماطل فى الاجابة . لقد طلب من باريس ولندن إيضاحاً عن بعض النقط فى « الاقتراح » وأجل الجواب إلى ما بعد انعقاد المجلس الفاشستى الكبير فى ٢٠ ديسمبر

وفى خلال ذلك أخذت الصحافة الايطالية تعلن أن « الاقتراح » لا يسد حاجة إيطاليا ! . . .

اختط موسوليني هذه السياسة اعتقاداً منه بأنه يستطيع بذلك أن ينال زيادة على ما جاء فى « الاقتراح » . وقد فقد بذلك بعض أصدقائه فى فرنسا ، وأخذ كثير من الصحافيين الذين كانوا يمجدون اسمه ويدافعون عنه ينتقدون سياسته ويلقون عليه تبعة الأزمة الدبلوماسية الحالية

ولما رأى موسوليني أن الرأى العام العالمى ضد الاقتراح وضد أى اعتراف له بحق فى الحبشة ، عاد إلى سياسته الكلامية التهديدية ، فألقى خطاباً فى يوم الأربعاء الوافق ١٨ ديسمبر وصرح فيه بأن إيطاليا ستستمر فى سياستها الحبشية الى أن تخرج منها ظافرة

ومما جاء فى قرار المجلس الفاشستى الأكبر الذى انتهى انعقاده صباح السبت الوافق ٢١ ديسمبر : إن المجلس يثبت بأن عمل إيطاليا سيستمر ، وأن القرار لقاطع للوصول إلى الهدف الذى اختطه الدوتشى

ولما رأى موسوليني أن مجلس النواب فى لندن قد رفض « الاقتراح » وأن جمعية الأمم لم تقبله ، طلب من سفيريه فى باريس ولندن إخبار الحكومتين بأن روما سوف لا ترسل جواباً على « اتفاق باريس » نظراً لموته

### الأسباب الحقيقية التى دعت مسيو لافال الى وضع «المشروع» :

منذ أن وضع مسيو لافال يده على زمام سياسة فرنسا الخارجية بعد وفاة مسيو برتو فى فاجعة مرسيليا وهو يتبع سياسة مسيو « دلكاسيه » المؤدية إلى حصر ألمانيا

لهذا قام بتصفية الخلاف مع إيطاليا ، وبعقد معاهدة مع الروسيا ، وقد حاول أن يحتفظ بصداقة بريطانيا ولكن دون أن يثق بها كل الوثوق ؛ ويمكن القول بأن هذه المحاولة كانت ظاهرية ، إذ أن لافال يكن ضغينة فى نفسه لحكومة لندن ، وذلك من جراء عقدها المعاهدة البحرية مع برلين دون أخذ رأى باريس فى ذلك

ومن المؤكد أن لافال قد أكد لموسوليني بأنه سوف لا يقف ضد مناهجه فى شرق افريقيا ، وأن السياسة التى اتبعها لافال فى المسألة الحبشية تثبت لنا ذلك

لقد حاول لافال قبل اعلان الحرب أن يتوصل إلى إقطاع

موسوليني امتيازات كبيرة فى الحبشة عن طريق سلمية ففشل فى ذلك . ثم أخذ يحاول تخفيف شدة العقوبات الاقتصادية التى وضعتها العصبة على إيطاليا فأخفق سعيه . وأخيراً بذل جهده فى تأجيل عقوبة البترول فوفق ؛ ولما رأى أنه لا يستطيع تأجيلها مرة ثانية وإن لجنة العصبة ستبحثها فى الاجتماع الذى حدد لها وذلك فى ١٢ ديسمبر ، وضع « المشروع » وورط هور فى توقيعه ؛ وذلك باظهاره له أن إيطاليا ستعتبر حظر البترول عملاً حربياً وتهاجم البواخر الانكليزية . وإذ ذاك تتحول الحرب إلى حرب إيطالية انكليزية فقط . إذ أن فرنسا لا تستطيع مساعدة بريطانيا فوراً ، كما أنه لا توجد دولة من أعضاء العصبة مستعدة لذلك . أمام هذا التحذير وأمام الصعوبات التى تجابهها حكومة لندن فى هذه الأيام من أحزاب عمال مناجم الفحم ، ومن الصعوبة التى تجدها فى المؤتمر البحرى المنعقد فى لندن ؛ ومن اضطرابات مصر . . . أمام هذه العقبات خشى هور الحرب مع إيطاليا فوقع « المشروع » . وبذلك تمكن لافال من تأجيل مسألة الحصر البترولى بصورة غير مباشرة إن لم يكن قد قتلها

ولكن لماذا يبذل لافال هذه الجهود الجبارة فى مساعدة موسوليني ؟ .

. . إن سياسة وزراة خارجية فرنسا كانت منذ حرب السبعين تعمل على توطيد العلاقات مع كبرى الدول الأوربية بعقد معاهدات معها . . . لتكون فى مأمن من الخطر الجرمانى . ولما وضعت الحرب أوزاوها وأنشئت عصبة الأمم ، رأت وزارة الخارجية الفرنسية أن تستغل هذه المؤسسة وتستعيض بها وبسياسة السلام المشترك عن سياسة المعاهدات . وقد بذل مسيو بريان فى سبيل ذلك جهوداً جبارة . . .

غير أن لافال حاد عن سياسة فرنسا الجديدة وعاد إلى سياسة ما قبل الحرب : سياسة المعاهدات . . . وحصر ألمانيا وتكوين جبهة قوية ضدها . فتمكن من إيجاد تحالف بين فرنسا وإيطاليا من جهة ، وبين فرنسا والروسيا من جهة ثانية . . .

وهو فى سبيل المحافظة على صداقة إيطاليا والعمل معها ضد ألمانيا قد ضحى بمبدأ عصبة الأمم وسياسة السلام المشترك — ضحى بذلك برغم تصريحاته العديدة بأنه لايزال يعمل ضمن سياسة جنيف

ومن أجل المحافظة على صداقة إيطاليا يبذل لافال جهده فى تثبيت مركز موسوليني الدولى — إذ هو يعتقد أن زوال حكم موسوليني فى روما أو زوال نفوذه ربما يغير مجرى السياسة الايطالية ، فلا تستفيد فرنسا من المعاهدة التى عقدتها مع موسوليني ، هذا إذا لم تتقرب إيطاليا من ألمانيا وتكونا جبهة قوية . . . خطرة على فرنسا . وفى سبيل ذلك قد وتر علائقه مع بريطانيا ، إذ من المحال الاحتفاظ بمحالفة موسوليني وصداقة بريطانيا معاً فى الظروف الحالية

فهل أصاب لافال بسياسته هذه ؟ وهل مكن مركز فرنسا الدولى وأبعد عنها كل خطر جرمانى ؟

إن ألمانيا تتسلح الآن بكل ما لديها من قوة ، وأنها ستضع قوتها يوماً ما فى حيز العمل ، غير أنها قد أخذت درساً كبيراً فى الحرب العالمية ، وهو أنها لا تستطيع قط محاربة العالم ، وأن أى حرب تكون فيها فرنسا وبريطانيا فى صف واحد خطرة عليها . لهذا يبذل ساسة ألمانيا جهدهم فى تفريق وحدة دول جنيف وإضعاف سياسة الأمن المشترك من جهة ، وفى التقرب من بريطانيا وإبعادها عن فرنسا من جهة ثانية ، وهم ان تمكنوا من ذلك اتسع المجال لعملهم وتنفيذ منهاجهم

ومن الغريب أن نرى أن سياسة لافال الحالية ، تعمل بصورة غير مباشرة على تطبيق المنهاج الألمانى ! وفى تطبيقه زوال مركز فرنسا الدولى ، وهو رفيع ، وإضعاف سلطانها

وإننا نعتقد أنه لا أضمن لسلامة فرنسا واستمرار عظمة نفوذها الدولى من تقوية جنيف وتثبيت سياسة الأمن المشترك ؛ وبتثبيت هذه السياسة وبالمحافظة على الصداقة البريطانية يزول عن فرنسا كل خطر جرمانى

ومن هنا نرى أن لافال قد أخطأ كثيراً فى تضحية هذه القوى الجسيمة فى سبيل المحافظة على موسوليني وكيانه ، وأن مشروعه كان غلطة فادحة تجر على فرنسا ضرراً جسيما لو نفذ ، ناهيك بالأضرار الجسيمة الأخرى التى تنال السلم العام وحقوق الدول الصغرى

( لندن ) يوسف هيكل

دكتور فى الحقوق من ( حكومة فرنسا )